الأمم المتحدة

A/C.2/71/L.9

الجمعية العامة

Distr.: Limited
7 October 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون

اللجنة الثانية

البند ١٩ (ج) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: الحدّ من مخاطر الكوارث

تايلند:* مشروع قرار

الحدّ من مخاطر الكوارث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٧٠/٢٠٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأوّل/ديسمبر وإلى جميع القرارات السابقة المتخذة بهذا الشأن،

وإذ تشير أيضا إلى إطار سِينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[(١)]،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[(٢)]، وجدول أعمال القرن ٢١[(٣)]، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[(٤)]، وإعلان جوهانسبرغ بشأن

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) القرار ٦٩/٢٨٣، المرفقان الأول والثاني.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) القرار دإ-١٩/٢، المرفق.

121016 121016 16-17441 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التنمية المستدامة[٥]، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[٦]، وإذ تعيد تأكيد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٧]، ولا سيما القرارات المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تسلم بالحاجة إلى نهج وقائي أوسع نطاقا وأكثر تركيزا على الناس إزاء مخاطر الكوارث، وضرورة أن تكون ممارسات الحد من مخاطر الكوارث ممارسات تتصدى لمخاطر متعددة وتتولاها قطاعات متعددة وأن تكون شاملة ومتيسرة لكي تكون ذات كفاءة وفعالية،

---

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٦) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٧) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء عدد الكوارث وزيادة تواترها وحجمها وتفاقم أثرها في السنوات الأخيرة، وما أدى إليه من خسائر فادحة في الأرواح وعواقب اقتصادية واجتماعية وبيئية طويلة الأمد بالنسبة للمجتمعات القليلة المنعة في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يعرقل تحقيق تنميتها المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية،

وإذ تلاحظ انعقاد المؤتمر الدولي المعني بتنفيذ الجوانب الصحية من إطار سِينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، الذي عُقد في بانكوك يومي ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠١٦ واعتمد مبادئ بانكوك بشأن تنفيذ الجوانب الصحية من إطار سينداي كمساهمة في إطار سينداي من أجل إقامة نُظم صحية قادرة على الصمود،

وإذ تسلّم بأنّ تغير المناخ هو من العوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث، وبأنّ الآثار الوخيمة لتغير المناخ، باعتبارها عوامل مساعدة على تدهور البيئة واشتداد الظواهر الجوية، قد تسهم إلى جانب عوامل أخرى في نزوح السكان الناجم عن الكوارث، وإذ تنوّه في هذا الصدد بالنتائج المتفق عليها دوليا ضمن إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٨]، بما في ذلك اتفاق باريس[٩]،

وإذ تؤكد من جديد أهمية تعزيز التعاون الدولي في مواجهة الكوارث والأخطار المتصلة بالطقس، بما في ذلك ظاهرة النينيو، والآثار السلبية لتغير المناخ لمنع حدوث أضرار جسيمة وكفالة قدر كاف من الاستجابة والاهتمام تجاه السكان المتضررين، في الوقت المناسب، من أجل كفالة القدرة على مواجهة آثارها،

وإذ تسلم بأنه يلزم إيلاء البلدان النامية المعرَّضة للكوارث، لا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، عناية خاصة بالنظر إلى ارتفاع مستويات الضعف والمخاطر لديها، والتي غالبا ما تتجاوز بكثير قدرتها على التصدي للكوارث والتعافي منها، وإذ تسلم أيضا بأنه ينبغي إيلاء اهتمام مماثل وتقديم مساعدة ملائمة إلى البلدان الأخرى ذات الخصائص المحددة والمعرضة للكوارث، كالبلدان الأرخبيلية، وكذلك البلدان ذات السواحل الممتدة،

---

(٨) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(٩) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

وإذ ترحّب بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عُقد في كيتو في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وتدرك أهمية تحقيق أهداف إطار سينداي لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة،

وإذ تشدد على أهمية مبدأ الشمول في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعدم تخلف أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٠٤[١٠]؛

٢ - تحث على التنفيذ الفعال لإعلان سينداي ولإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[١]؛

٣ - تكرر دعوتها إلى منع نشوء مخاطر الكوارث الجديدة والحد من المخاطر القائمة عن طريق تنفيذ تدابير متكاملة وشاملة اقتصادية وهيكلية وقانونية واجتماعية وصحية وثقافية وتربوية وبيئية وتكنولوجية وسياسية ومؤسسية تحول دون التعرُّض للأخطار والضعف في وجه الكوارث وتحد منها، ومن ثم تعزز القدرة على الصمود؛

٤ - تشدد على أهمية مواصلة النظر الموضوعي في مسألة الحد من مخاطر الكوارث، وتُشجّع البلدان وهيئات الأمم المتحدة المعنية والوكالات والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات والجهات المعنية على أن تضع في اعتبارها الدور الهام الذي تؤديه الأنشطة المنسقة للحد من مخاطر الكوارث في تحقيق جملة من الأهداف من بينها تحقيق التنمية المستدامة؛

٥ - تشجع الدول على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي على الاضطلاع بأعمال مركزة داخل كل قطاع وفي جميع القطاعات، وذلك في المجالات الأربعة ذات الأولوية لإطار سينداي، وهي فهم مخاطر الكوارث، وتعزيز سُبل التصدي لمخاطر الكوارث من أجل إدارة مخاطر الكوارث، والاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث تعزيزا للقدرة على الصمود، وتعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية و ”إعادة البناء بشكل أفضل“ في مرحلة التعافي والإصلاح وإعادة البناء؛

٦ - ترحّب بالنسخة المنقحة، على ضوء إطار سينداي، من ”خطة عمل الأمم المتحدة للحدّ من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها: نحو إرساء نهج

(١٠) A/71/230.

متكامل إزاء التنمية المستدامة يقوم على الوعي بالمخاطر"[11]، وتشجع هيئات الأمم المتحدة المعنية والوكالات والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات والجهات المعنية على مراعاة خطة العمل المنقحة في تنسيق وتوضيح أنشطة كل منها ضمن سياق التنمية المستدامة ووفقا لما جاء في إطار سينداي؛

٧ - تهيب بجميع الجهات الفاعلة المعنية بالأمر أن تعمل من أجل تحقيق الأهداف العالمية السبعة المتفق عليها في إطار سينداي؛

٨ - تسلّم في هذا الصدد، ونظرا لقصر الوقت المخصص لبلوغ الهدف (هـ) من إطار سينداي بحلول سنة ٢٠٢٠، بنطاق العمل اللازم لتطوير استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي التي قد تنطوي على أهداف ومؤشرات قابلة للقياس، وذلك بوسائل منها إنشاء وتعزيز قواعد بيانات وطنية عن الخسائر الناجمة عن الكوارث تكون مشفوعة بخطوط أساس عن الخسائر الحالية وعن موجزات بيانات المخاطر والقدرات المتاحة على الصعيدين الوطني والمحلي، فضلا عن إجراء تقييمات للمخاطر، وتعيد التأكيد على ضرورة تعزيز القدرة على التنفيذ لدى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية والبلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، وأيضا البلدان والشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي، ويشمل ذلك تعبئة الدعم من خلال التعاون الدولي لتوفير وسائل التنفيذ بما يتفق مع أولوياتها الوطنية؛

٩ - تحثّ الدول على مواصلة العمل على جمع البيانات ووضع خطوط الأساس، بطرق منها إنشاء أو تحسين نظام لتسجيل الخسائر الناجمة عن الكوارث يشتمل على قاعدة بيانات بالمعلومات المصنفة عن الخسائر الناجمة عن الكوارث التي يرجع تاريخها إلى عام ٢٠٠٥ على الأقل؛

١٠ - تشجع الدول الأعضاء على إيلاء الاهتمام الواجب للحد من مخاطر الكوارث أثناء تنفيذ برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[12] إذا كان واردا في عدة أهداف وغايات؛

١١ - تكرر تأكيد تشجيعها القوي للتنسيق والاتساق الفعالين، حسب الاقتضاء، في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر

(١١) CEB/2016/4، المرفق الخامس.

(١٢) القرار ١/٧٠.

الثالث لتمويل التنمية[١٣] واتفاق باريس[٩] المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٨]، وإطار سينداي، مع احترام ولاية كل منها، وضرورة ذلك التنسيق والاتساق من أجل إقامة علاقات التآزر وبناء القدرة على مواجهة الكوارث وبلوغ الهدف العالمي المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع؛

١٢ - تحث على مواصلة إيلاء العناية الواجبة لاستعراض التقدم المحرز على الصعيد العالمي في تنفيذ إطار سينداي كجزء من عمليات متابعتها المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما يتوافق مع أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة ودورات الاستعراض الشامل للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات، حسب الاقتضاء، مع مراعاة المساهمات المقدمة من المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث والمنتديات الإقليمية ودون الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث، ومرصد إطار سينداي؛

١٣ - تتطلّع إلى نتائج فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث، وتنوّه بمشاركة الدول الأعضاء في أعمال فريق الخبراء وأيضا بالدعم المقدّم له من منظومة الأمم المتحدة ومن الجهات المعنية الأخرى، وتؤكد على ضرورة وضع النتائج بالاتساق مع عمل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وذلك ضمانا للاتساق في التنفيذ وجمع البيانات وإعداد التقارير؛

١٤ - تسلّم بأن المسؤولية عن منع الكوارث والحد من مخاطرها مشتركة بين الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين، رغم أنها تقع بالأساس على عاتق كل دولة، وتسلم أيضا بأن الجهات المعنية من غير الدول وغيرها من الجهات، بما فيها المجموعات الرئيسية والبرلمانات والمجتمع المدني والحركة الدولية للهلال الأحمر والصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية والمنتديات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث ومراكز التنسيق الخاصة بإطار سينداي وممثلو الحكومات المحلية والمؤسسات العلمية والقطاع الخاص وكذلك المؤسسات والوكالات والبرامج والصناديق المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات والمنظمات الحكومية الدولية المعنية، تؤدي دورا هاما كأطراف مساعدة في تقديم الدعم إلى الدول، وفقا للسياسات والقوانين والأنظمة الوطنية، في تنفيذ إطار سينداي على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي؛

(١٣) القرار ٣١٣/٦٩.

١٥ - تشدد على أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمنظور المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة في إدارة مخاطر الكوارث بغية تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التكيف والحد من أوجه الضعف الاجتماعية إزاء الكوارث، وتسلم في هذا الصدد بضرورة المشاركة والمساهمة الشاملتين للمرأة والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، فضلا عن دور الشباب والمتطوعين والمهاجرين والمجتمعات المحلية والأوساط الأكاديمية والكيانات والشبكات العلمية والبحثية ودوائر الأعمال والرابطات المهنية ومؤسسات تمويل القطاع الخاص ووسائط الإعلام في جميع المحافل والعمليات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، طبقا لإطار سينداي؛

١٦ - ترحّب بالدورة الخامسة القادمة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، التي ستُعقد في كانكون، المكسيك، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٧؛

١٧ - ترحّب أيضا بما عُقد في عام ٢٠١٦، وبما سيُعقد في عام ٢٠١٧، من منابر إقليمية ودون إقليمية معنية بالحد من مخاطر الكوارث، من شأنها أن تنير السبيل أمام مناقشات المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث؛

١٨ - تؤكد مجددا أن التعاون الدولي من أجل الحد من مخاطر الكوارث يشمل مجموعة متنوعة من المصادر وهو عنصر حاسم في دعم جهود البلدان النامية للحد من مخاطر الكوارث، وتحث في هذا الصدد على تكثيف الجهود من أجل توثيق عرى التعاون الدولي مع البلدان النامية من خلال إيجاد الدعم الكافي والمستدام لتكملة أعمالها الوطنية المنجزة في سبيل تنفيذ إطار سينداي؛

١٩ - تسلم بأهمية العمل الذي تقوم به الوكالات والبرامج والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المعنية في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وبالزيادة الكبيرة في خدمات مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وبالحاجة إلى توفير ما يلزم من موارد ثابتة ويمكن التنبؤ بها في الوقت المناسب لدعم تنفيذ إطار سينداي؛

٢٠ - تسلم باستمرار أهمية التمويل الطوعي، وتحث الجهات المانحة على مواصلة توفير التمويل الكافي لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث، من أجل دعم تنفيذ إطار سينداي، بوسائل منها تقديم تبرعات غير مخصصة متعددة السنوات في أبكر وقت ممكن من العام؛

٢١ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، كل في إطار ولايتها ومواردها، أن تكفل عدم تخلف أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار؛

٢٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والسبعين البند الفرعي المعنون ''الحد من مخاطر الكوارث''، في إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة''.